

Distr.: General
13 February 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى المذكرة الشفوية المرفقة المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ الواردة من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي أحال بها التقرير المرحلي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) (انظر المرفق)، الذي طلب فيه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلع بانتظام على تنفيذ ولاية البعثة.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

تُهدي البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المكتب التنفيذي للأمين العام، ويشرفها، بالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ التي وجهتها مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أن تحيل نسخة منقحة من التقرير المرحلي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

الضميمة

[الأصل بالإنكليزية]

تقرير مرحلي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عملا
بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تطلع بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن الجدير بالذكر أن المفوضية وجهت انتباه الأمم المتحدة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى البيان المعتمد خلال الجلسة ٣٩٩ لمجلس السلم والأمن المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بشأن الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، وبشأن وضع جدول للنشر المحتمل لعملية تابعة للأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستجدة عن التطورات الرئيسية التي حدثت في الصومال خلال الفترة قيد الاستعراض، وعن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي والجوانب الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الخطوات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣). ويختم التقرير بملاحظات عن سبل المضي قدما.

ثانيا - التطورات الرئيسية

الحالة السياسية

٢ - يواصل الصومال الانتعاش على الرغم من التحديات التي لا تزال تكتنف العملية. وقد واصلت حكومة الصومال الاتحادية جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطة ذات الركائز الست، التي بدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكما يذكر مجلس الأمن فإن الخطة تتمحور حول العناصر التالية: الحكم الرشيد والانتعاش الاقتصادي، والمصالحة الاجتماعية، وتقديم الخدمات، وبناء علاقات التعاون الدولية، وكفالة وحدة البلد وسلامته. وقد حققت حكومة الصومال الاتحادية، منذ إنشائها قبل فترة تزيد على السنة بقليل، تقدما كبيرا في مجالات الأمن وإدارة المالية العامة والتوعية السياسية وإرساء أسس الحكم الرشيد عن طريق التشريعات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عقب مشاورات أجريت على الصعيد الوطني، إلى توافق بشأن اتفاق الصفقة الجديدة الذي يحدد أهداف بناء الدولة وبناء السلام، أي

السياسات الشمولية، والأمن، والعدالة، والأسس الاقتصادية والإيرادات والخدمات، مع تحديد الأهداف الاستراتيجية المقابلة ومجالات الأولوية الرئيسية لتركيز الدعم خلال السنوات الثلاث القادمة.

٣ - وضمن التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض، تجدر الإشارة إلى بدء أعمال مؤتمر رؤية عام ٢٠١٦ في مقديشو، المعقود خلال الفترة من ٢ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد أقر هذا المؤتمر توصيات بخصوص استعراض وتنفيذ الدستور المؤقت، والانتقال إلى الشرعية الديمقراطية، ووضع الصيغة النهائية للدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤ - وتحقق إنجاز رئيسي آخر بإبرام الاتفاق الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ بين الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة في جوبا بوساطة من إثيوبيا بوصفها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. غير أن مجلس الشيوخ التقليديين لعشيرة ديغيل ومريفلي أصدر بياناً في بيدوا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ أعلن فيه أن اتفاق أديس أبابا غير دستوري وأنه لم يأخذ في اعتباره تطلعات تلك الفئة. وفي تلك الأثناء قام الرئيس حسن شيخ محمود بزيارة تاريخية إلى كيسمايو يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أعقبها مؤتمر المصالحة الإقليمية في جوبا المعقود في مقديشو خلال الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكذلك توصل الرئيس حسن شيخ محمود والإدارة المؤقتة في جوبا وممثلو العقيد بري هيرالي المتقاعد إلى اتفاق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ يمهّد الطريق لترع سلاح أفراد مليشيا العقيد بري هيرالي وتسريحهم وإدماجهم في نهاية المطاف. وعقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، توصل السفير محمد صالح النظيف الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تفاهم يقتضي قيام الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة في جوبا وبعثة الاتحاد الأفريقي بإنشاء لجنة تقنية يُتوقع أن تنظر في الطرائق العملية لاستقبال مليشيات العقيد بري هيرالي. وقد بدأت الإدارة المؤقتة في جوبا أعمالها رسمياً في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مما شكل معلماً رئيسياً في عملية تنفيذ اتفاق أديس أبابا.

٥ - وواصلت عشيرة ديغيل ومريفلي في منطقة باي مؤتمرها للمصالحة، بأمل أن تُشكّل في نهاية المؤتمر إدارة إقليمية تمثل تطلعات العشيرة. وتسعى فئة ديغيل ومريفلي إلى إنشاء ولاية إقليمية سادسة تشمل مناطق باي وباكول وشبيلي السفلى وغيدو وجوبا الوسطى والسفلى. غير أن هذا الطموح لا يأخذ في الحسبان حقيقة كون الإدارة المؤقتة في جوبا تتألف من مناطق غيدو وجوبا الوسطى والسفلى. وقام الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

المعني بالصومال بزيارة لبيدوا يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأجرى خلال الزيارة اتصالات من زعماء العشائر ومنظمي مؤتمر المصالحة وحثهم على العمل مع الحكومة الاتحادية من أجل إيجاد حلول واقعية ودائمة لمشاكلهم.

٦ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بدأت المجتمعات المحلية في هيران مؤتمرا في بلدوين يهدف إلى إنشاء إدارة إقليمية منتخبة لمنطقة هيران. غير أن المؤتمر الذي ترعاه الحكومة الاتحادية أوقف بسبب التراعات السياسية التي نشأت داخل الجهاز التنفيذي في مقديشو.

٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أعلن رئيس وزراء الصومال عبدي فرح شردون وجود خلاف بينه وبين رئيس الجمهورية، الذي طلب منه الاستقالة من وظيفته. غير أن رئيس الوزراء أضاف أن الخلاف يدور حول مسألة دستورية وليس خلافا شخصيا كما زعم علنا. ولذلك صوت أعضاء البرلمان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عقب تقديم مقترح في البرلمان، لتعيين عبد الولي شيخ أحمد رئيسا جديدا للوزراء يحل محل عبدي فرح شردون الذي كان قد أقصي من منصبه في تصويت بحجب الثقة يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعين رئيس الوزراء الجديد أعضاء حكومته في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأقر البرلمان الحكومة المؤلفة من ٥٥ عضوا في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٨ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقدت ولاية إقليم بونتلانند انتخابات رئاسية ناجحة فاز فيها رئيس وزراء الحكومة الاتحادية السابق عبد الولي محمد علي غاس على الرئيس الحالي عبد الرحمن محمد فارول في تصويت قام به أعضاء برلمان الولاية الإقليمية. وتولى الرئيس الجديد الحكم في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٩ - وفي تلك الأثناء قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة ميدانية إلى مقديشو في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وترأس وفد مجلس السلم والأمن ممثل جيبوتي لدى الاتحاد الأفريقي بصفته رئيس المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعقد الوفد اجتماعا مع الرئيس حسن شيخ محمود ناقش الجانبان خلاله ما حققه الصومال من تقدم نحو الخروج من حالة الفوضى التي دامت عقودا من الزمن. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها حكومة الصومال من أجل تحقيق السلام والمصالحة. وأعرب الرئيس محمود من جانبه عن تقدير حكومته للدعم الذي تلقاه البلد من الاتحاد الأفريقي، مشيرا إلى أن الصومال يدين بالكثير للاتحاد الأفريقي لمساعدته البلد على الخروج من حالة الحرب والتمتع باستقرار نسبي. وقام وفد مجلس السلم والأمن أيضا بجولة في مستشفى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموجود في قاعدة هالان بالجزء الجنوبي من مقديشو.

الحالة الأمنية

١٠ - لا تزال الحالة الأمنية مصدر قلق. وقد استمرت هجمات حركة الشباب على المدنيين وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية خلال الفترة قيد الاستعراض، كما تدل على ذلك الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيروبي يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والهجمات الانتحارية على مطعم شعبي يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والهجوم على فندق مكة المكرمة في مقديشو يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والهجوم الذي شُن على مركز للشرطة في بلدوين بالقرب من قاعدة الوحدة العسكرية الجيبوتية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك اندلعت من جديد صراعات تاريخية قديمة بين العشائر في جوهر (شيبلي الوسطى) وميركا (شيبلي السفلى). واندلع القتال بصورة خاصة بين قبيلتي هوية - أبغال وجريير بانتو في جوهر، مما أدى إلى تشريد السكان. وحدثت اشتباكات أيضا في الكيلومتر ٥٠ وميركا بين مليشيتي هوية هابر ودير بليمال تنافسا على السلطة والموارد، أدت كذلك إلى تشريد السكان. ولا تشكل هذه الاشتباكات تحديا فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في المناطق المسترجعة من حركة الشباب فحسب، بل توفر أيضا فرصة للحركة لتعزيز نفسها حيث تستغل بمهارة هذه الانقسامات بمناصرة العشيرة التي تعتبر أضعف.

١٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استأنفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملياتها ضد الملاذات الآمنة لحركة الشباب في مناطق جوبا الوسطى والسفلى وباي. والغرض من هذه العمليات استهداف معسكرات تدريب حركة الشباب وكبار قادتها في منطقة الحدود الثلاثية بين جوبا الوسطى وشيبلي السفلى ومنطقة باي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ استعادت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي عدة قرى في مقاطعة بلدوين عقب فرار محاربي حركة الشباب من هذه القرى قبل وصول قوات البعثة والجيش الوطني.

١٣ - وفي نفس الوقت ركزت حركة الشباب أنشطتها التقليدية في منطقة تقع بين قرى براوي (شيبلي السفلى) وجيليب (جوبا السفلى) وباردير (غيدو) ودينسور (منطقة باي). وكذلك نشطت حركة الشباب في وسط الصومال في المناطق الواقعة إلى الشمال من مقديشو، والبلدات المحيطة ببولو بورتو (منطقة هيران)، وأخذت تتوغل غربا في منطقة باكول، وشرقا إلى بلدي البور والضير في غلاغود، وجنوبا إلى داخل المناطق الريفية في شيبلي الوسطى. وعلاوة على ذلك يظل لحركة الشباب حضور في جبال غوليس.

الحالة الإنسانية

١٤ - لا تزال الحالة الإنسانية تشكل تحديا كبيرا. وقد تدهورت في بونتالاند وشييلي الوسطى بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في هاتين المنطقتين وأدت إلى تشريد السكان. وبينما دعا الرئيس حسن شيخ محمود المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الغوثية العاجلة فإن الاستجابة لا تزال بطيئة وغير كافية حتى الآن. وقد تبرعت بعثة الاتحاد الأفريقي من جانبها للحكومة الاتحادية بثلاثة وثلاثين صندوقا تحتوي أدوية متفرقة كجزء من مجهودها الغوثي، وتؤوي حاليا في قاعدتها الواقعة في جوهر ٣٧٥ ١١ من المشردين داخليا في ظروف قاسية.

ثالثا - نشر بعثة الاتحاد الأفريقي وأنشطتها

١٥ - بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة المنشور في القطاعات الأربعة ٢٢ ٠٥٦ فردا من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٢ ١٢٦ فردا، وذلك بسبب التناوب. وتتكون القوات في مسرح العمليات كما يلي: ٢٢٠ ٦ من الجنود الأوغنديين؛ و ٣٣٨ ٥ من الجنود البورونيين؛ و ٦٦٤ ٣ من الجنود الكينيين؛ و ١ ٠٠٠ جندي جيبوتي؛ و ٨٥٠ سيراليونيين؛ و ٧٥ من ضباط الأركان في مقر القوة، و ٣٩٥ ٤ من أفراد القوة الإثيوبيين الذين انضموا إلى هيكل القيادة والتحكم للبعثة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويبلغ قوام عنصر الشرطة ٥١٤ فردا منهم ٢٣٠ من أفراد الشرطة المنفردين و ٢٧٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة من نيجيريا وأوغندا، فضلا عن خمسة ضباط شرطة يشكلون فريق الإدارة العليا. ونُشرت مفرزة من ١٢ فردا من أفراد الشرطة المنفردين في كل من بيدوا وبلدوين، بينما تظل مفرزة أخرى من ١٢ فردا على أهبة الاستعداد للانتشار في كيسمايو. ويشمل ملاك الموظفين المدنيين ٥٢ موظفا محليا ودوليا إلى جانب ٤٥ مساعدا لغويا صوماليا يدعمون البعثة.

١٦ - وإلى جانب مساعدة الحكومة الاتحادية على استعادة الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب، تواصل البعثة العمل بتعاون وثيق مع الحكومة الاتحادية في إطار أنشطة تهدف إلى بسط سلطة الدولة، وتتعاون البعثة على وجه التحديد مع شيوخ العشائر في بيدوا وكيسمايو (عشائر سمبارا في جيليب وساكو) سعيا لتشجيع الحوار والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي.

١٧ - وستكمل البعثة عملياتها العسكرية في المستقبل بإنجاز مشاريع سريعة الأثر مدعومة بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي. وتتكون المشاريع السريعة الأثر أساسا من تدخلات تحدد المجتمعات المحلية والحكومة أولوياتها، لا سيما في

مجالى التعليم وتنمية الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية. وتستعين البعثة في هذا الصدد بمقاولين محليين يعملون حالياً على تحديد مدرستين وجسر. ويتوقع أن تستوعب المدرستان عند اكتمالهما ٩٠٠ طالب. وسيُسهم إصلاح جسر محلي يربط بين مختلف العشائر في جهود المصالحة المحلية، كما سيعطي زحماً للتنمية الاقتصادية بين المجتمعين المحليين المعنيين.

١٨ - وقد اعتمدت الحكومة الاتحادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير خريطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان لما بعد الفترة الانتقالية في الصومال للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شارك الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب السيد نيكولاس كي الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والسيد عبيد فرح شردون رئيس الوزراء السابق للصومال، والدكتور شمس الباري الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، وأربع من المنظمات غير الحكومية المحلية، في جلسة التحاور الرفيعة المستوى القائمة بذاتها بشأن الصومال في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، لغرض رئيسي هو مناقشة تنفيذ خريطة الطريق.

١٩ - وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتنفيذ سياسة الأمين العام لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال، تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي بتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأُتفق في هذا الصدد على استراتيجية مشتركة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأنشئ فريق عامل مشترك بينها. وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز الامتثال لسياسة الأمين العام لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، عملت بعثة الاتحاد الأفريقي مع المكتب ووحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة على تنظيم حلقة عمل تدريبية في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان لصالح عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي. واستفاد من هذه الدورة التدريبية التي نُظمت في كمبالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لمدة أسبوع واحد ثلاثون ضابطاً مختارين من ضمن وحدات الشرطة المشكلة وأفراد الشرطة المنفردين.

٢٠ - وتواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها الرامية إلى تشجيع مبادرات وضع استراتيجيات ذات صلة لأغراض عمليات دعم السلام التي صدر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي، باستخدام تعميم مراعاة المنظور الجنساني كأداة لتبسيط ومواءمة مهام عمليات دعم السلام الحالية والمستقبلية وإجراءاتها وممارستها لكي تستند إلى اعتبارات جنسانية قوية. وخلال الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقدت المفوضية في نيروبي حلقة

عمل ضمت مشاركين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجهات شريكة أخرى. وكان الهدف من حلقة العمل إجراء استعراض شامل لمسألة وضع استراتيجية خاصة ببعثة الاتحاد الأفريقي تعالج الفجوات الجنسانية ذات الأهمية الحاسمة في البعثة، ووضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات وتدخلات عملياتية محددة للتصدي للشواغل الجنسانية الداخلية والخارجية للبعثة. وتمخضت حلقة العمل عن ناتج رئيسي هو وضع استراتيجية خاصة بالبعثة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الكفاءة في المجال الجنساني داخل البعثة عن طريق تطوير بناء القدرات المناسبة واتخاذ المبادرات التنظيمية، وإدماج بعد جنساني في سياسات البعثة، ووضع البرامج والعمليات عن طريق تحديد ومعالجة الشواغل الجنسانية الرئيسية، وتعزيز الاتصالات والشراكة عن طريق تقوية التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة بشأن المسائل الجنسانية والسلام والأمن في البعثة.

٢١ - وسعى لتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات البعثة، وضعت المفوضية استراتيجية خاصة بالبعثة لحماية المدنيين، حرت الموافقة عليها في أيار/مايو ٢٠١٣. ولتنفيذ هذه السياسة عقدت المفوضية حلقة عمل في نيروبي في الفترة من ١٢ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، من أجل وضع خطة تنفيذ، فضلا عن توفير توجيهات من أجل تنفيذ السياسة والامتثال لها في البعثة. ووفرت حلقة العمل، التي جمعت بين مشاركين من العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي ومن المفوضية والأمم المتحدة (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)، وجهات شريكة أخرى، منصة لمناقشة المخاطر ومواطن الضعف فيما يتعلق بالحماية في الصومال، وجهود حماية المدنيين التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي وشركاؤها.

٢٢ - وتستند خطة التنفيذ التي تم الاتفاق عليها إلى هدفين استراتيجيين للبعثة في مجال حماية المدنيين والنهج المتعدد المستويات المبين في مشروع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي في مجال حماية المدنيين في عمليات دعم السلام، وسيتم تنفيذها بحلول عام ٢٠١٤، بطرق منها إنشاء وتفعيل الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها والتقيد بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأشار المشاركون في حلقة العمل أيضا إلى أن البعثة تحتاج إلى التدريب وإلى موارد مالية وبشرية إضافية لتنفيذ الخطة على نحو فعال.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)

٢٣ - أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ استعراضاً مشتركاً لبعثة الاتحاد الأفريقي وعملية وضع جدول النشر المحتمل لعملية تابعة للأمم المتحدة، بمشاركة عدد من الجهات المعنية الأخرى. وأجري الاستعراض على خلفية وقف العمليات العسكرية ضد حركة الشباب بسبب الافتقار إلى عناصر تمكين القوة ومضاعفتها، فضلاً عن الفشل في تحقيق المستوى المتوخى في تشكيل قوات الجيش الوطني الصومالي. وأدى هذا الوقف، إلى جانب تحول حركة الشباب المتعمد إلى أسلوب الحرب غير المتناظرة منذ أيار/مايو ٢٠١٣، إلى تدهور الحالة الأمنية.

٢٤ - وانتهى الاستعراض إلى أن الظروف غير مواتية لنشر عملية تابعة للأمم المتحدة، وأوصى بتوفير قدرات إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي ودعم الجيش الوطني الصومالي. وأقر مجلس السلم والأمن هذه التوصيات في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة والإذن باتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

٢٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) الذي أذن فيه بزيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي من ١٧ ٧٣١ إلى ٢٢ ١٢٦ فرداً نظامياً، فضلاً عن تقديم الدعم للجيش الوطني الصومالي. وعقدت المفوضية اجتماعاً للجنة تنسيق العمليات العسكرية في أديس أبابا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لتبادل الآراء بشأن الحالة في الميدان والاتفاق على أفضل سبل المضي قدماً لتجنيد قوات إضافية للبعثة ووضع مفهوم عمليات منقح للمرحلة القادمة من العمليات العسكرية في الصومال، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣). وعقدت المفوضية جلسة تخطيط في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لوضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات، وأقر مجلس السلم والأمن ذلك المفهوم في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٦ - وعقب العرض الذي تقدمت به حكومة إثيوبيا لتوفير ما يلزم من الأفراد العسكريين، بالإضافة إلى المعدات، لتمكين البعثة من بلوغ قوامها الجديد المأذون به، وقبل ذلك العرض اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عملت المفوضية بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لوضع اللمسات الأخيرة على إدماج القوات المسلحة الإثيوبية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك إتمام الإجراءات التمهيدية وإجراءات التحقق اللازمة لنشر القوات. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ترأس قائد قوة

البعثة مراسيم الترحيب رسميا في بيدوا بالأفراد البالغ عددهم ٣٩٥ ٤ فردا من القوات المسلحة الإثيوبية، باعتبارهم الوحدة العسكرية السادسة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

خامسا - الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة

٢٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تيسير تناوب القوات وأفراد الشرطة وضباط الأركان العسكريين ونشرهم في البعثة وفقا لولايتها. ويسر المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تناوب ٧٠٠ ١ من أفراد القوة البوروندية و ٩٣٠ ٢ من أفرادها الأوغنديين و ٨١٠ ٣ من أفرادها الكينيين في منطقة البعثة وخارجها. ونُفذت إجراءات التحقق المشتركة مع الاتحاد الأفريقي خلال عمليات التناوب. وإضافة إلى ذلك تم في إطار التناوب نقل ما مجموعه ٣٧ ضابطا من ضباط الأركان إلى خارج مقر البعثة، بينما نُشر ٣٤ ضابطا في مقديشو. ولتعزيز التنسيق بين البعثة والمكتب، عُقد الاجتماع الشهري للقيادة للبعثة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لمناقشة المسائل الاستراتيجية والعملية التي تؤثر على إيصال حزمة الأمم المتحدة للدعم إلى البعثة. ومن حيث تقديم الدعم، يتولى مركز مُنشط مشترك لعمليات الدعم، تحت تحكم البعثة، التنسيق الفعال لتخطيط جميع أشكال الدعم اللوجستي وتقديمه إلى أفراد البعثة النظاميين المنتشرين في أربعة قطاعات وإلى الموظفين المدنيين للبعثة الموجودين في مقديشو.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض نقل مكتب دعم البعثة ١٤ ناقلة جنود مصفحة إلى مقديشو. ووصلت الناقلات إلى مقديشو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويجري استخدامها في مقر البعثة لتوفير الأمن لوحدة النقل الثقيل والوحدة الهندسية للبعثة وفي المهام الأمنية لمعسكر مطار مقديشو الدولي التابع للبعثة.

٢٩ - وجرى تعزيز الدعم الجوي للبعثة بتوفير مروحية إضافية من طراز Mi-8 من أجل تحسين الإجلاء الطبي وتوفير حصص الإعاشة في القطاعات. واستُعيض أيضا عن الطائرة من طراز Beechcraft 1900 بطائرة أكبر سعة ذات جناحين ثابتين من طراز Dash-7 لمعالجة الزيادة في عدد الركاب والحمولات. وعقب العرض الذي قدمته حكومة جمهورية تشاد بتزويد البعثة بمروحيات مقاتلة ومخصصة للخدمات، سافر الفريق التقني المشترك للاتحاد الأفريقي ومكتب دعم البعثة إلى تشاد خلال الفترة من ٨ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ للقيام بالتقييمات الضرورية.

٣٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض بدأ مكتب دعم البعثة توسيع معسكر بعثة الأمم المتحدة/مكتب دعم البعثة في مقديشو، لخدمة ٩٠ سريرًا إضافيًا، وبناء مركز قطاع

بعثة الاتحاد الأفريقي وإقامة هياكل جاهزة ومصنف مركبات في بيدوا. وكذلك بدأ تشييد مركز قطاع بلدوين. وبدأ مكتب دعم البعثة تشييد مركز الطيران وحظائر الطائرات في باليدوغلي. وواصل المكتب أيضا توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم البعثة. وشمل ذلك توفير ٢٠٠ جهاز هاتف لمشروع الاتصالات الهاتفية للرعاية، ممولة من الصندوق الاستثماري لدعم البعثة. ويظل بطء وصلة الإنترنت يشكل تحديا كبيرا في الدعم المتعلق بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأنشأ الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للدعم في مجال المعلومات، الذي يديره مكتب دعم البعثة، حضورا دائما في جميع القطاعات الأربعة للبعثة في جنوب وسط الصومال، من أجل تحسين تقديم الدعم في مجال الاتصالات الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة.

٣١ - وواصل المكتب تقديم الدعم الطبي للبعثة، حيث نفذ ٣٥ رحلة جوية للإجلاء الطبي لأفراد البعثة ونقلهم وإعادة نشرهم وإعادة دمهم إلى الوطن، استفاد منها ٦٥ من أفراد البعثة. ومن المتوقع أن توفر وحدة القوات الإثيوبية مستشفيات من المستوى ٢ في بيدوا وبلدوين. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مكتب دعمها من أجل تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لهذه المرافق.

سادسا - ملاحظات

٣٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض عموما مزيدا من التقدم في عملية السلام والمصالحة في الصومال. وينبغي الترحيب بهذه التطورات وتشجيع الجهات الصومالية المعنية على مواصلة وتكثيف جهودها ووضع مصلحة بلدها فوق كل الاعتبارات الأخرى.

٣٣ - ويُعرب الاتحاد الأفريقي عن امتنانه للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، ويشمل ذلك الاتحاد الأوروبي، لما تقدمه من دعم متواصل لجهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد شكل اتخاذ القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) خطوة هامة في تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية على حد سواء. وقد اتخذت المفوضية على جناح السرعة الخطوات اللازمة لمتابعة الأحكام ذات الصلة من القرار. ومن الأهمية بمكان في الوقت نفسه أن تقدم الجهات المانحة الأموال بسخاء للصندوق الاستثماري المنشأ لدعم الجيش الوطني الصومالي، إذ تشكل مشاركته شرطا حاسما لنجاح العمليات العسكرية في الصومال عموما.

٣٤ - وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الإعراب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي لمشاركتها المستمرة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال، ولبلدان الهيئة الحكومية الدولية لجهودها المتواصلة.
